



ملف من إعداد وتقديم وترجمة: س.إ.

الأداب

كيف يواجه المثقفون الناشطون ما تخطط له واشنطن ضد العراق؟

سؤال طرحناه على عجل على مثقفين ناشطين في أوروبا والولايات المتحدة وتركيا: اثنان من المعارضة العراقية النضيفة (غير العميلة للأميركان ولا للمنظام)، وأكاديمية فلسطينية في لندن، وعالم فيزيائي هندي يعمل من داخل الولايات المتحدة على رفع الحصار عن العراق، وناشرة وكاتبة تركية تحضّر للتظاهرات ضدّ استخدام القواعد الأميركية في بلدها لشنّ الحرب ضدّ العرب.

بعض المثقفين في العالم يواجه الحرب المحتملة بفضح كذب الإدارة الأميركية الزاعمة أنّ الهدف من الحرب هو إرساء الديمقراطية، ودعم الشعب العراقي (وبخاصة أكراده وشيعته)، وإزالة أسلحة الدمار الشامل إن وُجدت، وتخليص العالم بأسره من «أعظم ديكتاتوريات العصر». وبعضهم يُربط بين الحرب المحتملة، وتعزيز قوة إسرائيل، والهيمنة الأميركية على احتياطي النفط العربي هيمنة مباشرة. وآخرون يذهبون خطوة أبعد، فينزلون إلى الشوارع، ويحملون الياقات، ويوزعون المنشورات، ويحثّون على المقاطعة، ولا «يأنفون» من حمل الأعلام الفلسطينية والعراقية وشعارات السلام إلى جانب مئات الألوف من الناس الذين اكتسحوا مدن العالم في سابقة حملت نوم تشومسكي على القول إنه لا يستطيع أن يتذكر «في تاريخ أوروبا بأكمله، ولا في تاريخ الولايات المتحدة، حصول احتجاجات بأيّ درجة كبيرة حتى قبل أن تبدأ الحرب».

المثقف العربي في الشارع؟ هذا أقلّ ما يُتوقّع منه اليوم: أمام السفارات العربية التي يُحتمل أن «تهدى» أراضيها للجيش الأميركي الغازي، وأمام السفارات الأميركية والبريطانية والأسترالية بوجه خاص، وفي رحلات التطوّع لمساعدة شعب العراق والدفاع عنه وعن حضارته العريقة، وفي حملات التوعية بضرورة مقاطعة السلع والخدمات الخاصة بالدولة المعتدية إن حصل العدوان.

على مثقفي الوطن العربي اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، أن يصيروا مثقفي شارع، لا بمعنى أن يدينوا «أبراجهم العاجية» القديمة (التي يحتاجون إليها، شنّنا أم أبينا، ليكتبوا ويبدعوا)، بل بمعنى الالتحام بالناس في بلادهم وفي العالم دفاعاً عما تبقى... من أيّ شيء.

بيروت

سنعيد العراقيين إلى العصر الحجري، ومنه إلى الحداثة والديموقراطية!

العدوان على العراق والوعد الأميركي المتجدد

قراءة تحليلية في السياق الجيوسياسي



علاء اللامي

من الناحية الجيوسياسية المحضة، يُمكن الانحيازُ إلى التفسير القائل بأهميّة العمق الإستراتيجي النووي لحليف كوريا الشماليّة، أي الصين، الذي لولاه لما وقف النظام الشموليّ الستالينيّ في كوريا الشماليّة هذه الوقفة «الجرئية» التي أهانت العنجهيّة الأميركيّة و«مرمطت» هيبتها في الوحد - ولكنّ مؤقتاً كما يبدو: فللصين مصالحها المتشابهة مع المصالح الكونيّة للغرب الإمبرياليّ والولايات المتحدة، وهي مصالح قد تُسمح للسبّاح الكوريّ بمدّ لسانه الصغير على مقربة من سمكة القرش الأميركيّة والعودة سالماً ولكنّها لن تُسمح له بالتمادي أكثر من ذلك. ومن الطريف والموحي أن يقرأ المرء ما كتبه صحيفة سعودية حين شبّهت المراقبين الدوليّين في كوريا بالأرانب المدعورة، وفي العراق بالأسود الهصورة!

لم نشأ التوقّف عند هذه الحالة من زاوية العلاقات التحالفيّة للدول الصغيرة المستهدفة بالعدوان الإمبرياليّ المتفاقم. بل سنحاول قراءة هذه الحالة كبداية مفتاحيّة في سياقها الراهن، المضبوط بحركتين متناقضتين ضمن سياق تاريخيّ وجيوسياسيّ واحد:

- الحركة الأولى يُمكن وصفها بالهجوم العسكريّ والسياسيّ والاقتصاديّ والقيميّ الذي يشنّه الغرب المنتصر لفرض هيمنته المطلقة على الكوكب و«إنهاء التاريخ» بحفلة تقديس تجارة جميع السلع، وفي مقدمتها السلاح والمخدرات والأعضاء البشريّة والپورنوغرافيا؛ وينشر نمط الحياة الأميركيّ التسطيحيّ المنفوخ بالصوت واللون والعنف المجانيّ وبالبراليّة السياسيّة الجديدة التي أزال دكتاتوريّة الحزب الواحد لتقييم بدلاً منها دكتاتوريّة الأحزاب المتماثلة والمتشابهة.

- الحركة الثانية والمضادة مضموناً للأولى

تصدر عن الشعوب والحضارات المستهدفة. وهي حركة دفاعيّة بحتة، يعتمدها الكثير من عوامل الوهن والارتباك، ويزيد من صعوبة تقدّمها ابتلاء الغالبية العظمى من شعوب الجنوب بدكتاتوريات محلية مدعومة غريباً وبحركات دموية ذات نزوع عرقيّ أو طائفيّ كانت أجهزة الولايات المتحدة المخابراتية قد بدّرت بذورها منذ منتصف القرن الماضي تقريباً.

قد تسبق «القذائف الذكيّة» الأميركيّة المنطلقة نحو اللحم العراقيّ البريء كلمات هذه المقالة. ولكنّ ذلك السبق لن يمتنع لطفة العار من الالتصاق بجبين القتل وديعة الحروب. ولهذا واصلت الكتابة «بعقل متشائم وإرادة متفائلة»:

إنّها لحالة معبّرة جداً، تلك التي نقلتها وسائل الإعلام من العراق وكوريا الشماليّة. فقد تسلى

المستغفلون - بفضل

عملية شيطانية

أسمها تشومسكي

«تصنيع الإنعان» -

برؤية العشرات من

فرق التفتيش الدوليّة

وهي تجتاح المصانع

والكليات العلميّة،

وتفتحم أحد القصور

الرئاسيّة، وتفتش

حقائب النساء في

شوارع بغداد؛ لكنّ

وسائل الإعلام

الغربيّة ذاتها لم تكن

سخيّة في نقل

المشاهد التي كانت

السلطات الكوريّة

الشماليّة تخلع فيها الشمع الأحمر

والأختام وكاميرات المراقبة من

مؤسّساتها النوويّة وتطرد المراقبين

الدوليّين إلى أقرب مطارات آسيا!



لعلّ حالة العراق تُصلح لأن تكون نموذجاً باهراً ومأساوياً في أن واحد لحالات الاستهداف والدفاع ضمن الحركتين السالفتين. ولكن يجب الاعتراف بأنّ التناقضات الداخلية التي تثيرها مشكلة الحكم الداخلي ترقى في الحالة العراقية لتنافس - من حيث نتائجها التدميرية ودوسها لحقوق الإنسان طوال أكثر من ثلاثة عقود - العدوان الغربي والحصار الشامل المفروض على العراق.

من هنا بالضبط، من زاوية تلاقي القنابل الأمريكية المستمرة في السقوط على الأبرياء في العراق مع الرصاص الذي تُطلقه فِرَقُ الإعدام الحكومية على المقاومين والمعارضين والمختطفين، سنحاول استقراء وقائع هذه الحالة التي تُكشف لنا عن آفاق خطيرة قد تتحوّل إلى حريقٍ مدمرٍ يُشمل المشرق العربي برمته وربما الشرق بعامّة.

إنّ العدوان الوشيك الذي تهدّد باقترافه الولايات المتحدة وحليفاتها المملكة المتحدة ضدّ العراق هو استمرار لعدوان «عاصفة الصحراء» الذي أعاد العراق إلى العصور الوسطى، كما هدّد ونقذ حينها وعيده السيد جيمس بيكر. ولكنه عدوانٌ يأتي هذه المرة ليحسّم مجموعة الأوضاع والأهداف التي تركتها حرب ١٩٩١ وسلسلة الاعتداءات العسكرية التالية معلّقة. وفي صدارة تلك الأهداف هدم أحد الجدران المحيطة بوضع الكيان الصهيوني، ألا وهو الجدار العراقي، وتدمير العمق الإستراتيجي المهم لشعوب فلسطين وسوريا ولبنان، بصرف النظر عن رأينا في نوايا النظام الشمولي العراقي من تبني شعار المعادي للصهيونية. وفي سبيل تحقيق ذلك تستغلّ الولايات المتحدة ترسّخ هيمنتها عالمياً

واحتواها للردود الضعيفة التي أثارها تلك الهيمنة، مستفيدةً من الوضع الممتاز الذي يسهّل عدوانها من دون دفع أيّ ثمن.

غير أنّ من الخطأ الركون إلى صحة الشعار الذي تعلنه الولايات المتحدة لتسويق عدوانها الوشيك على هذا البلد وشعبه، وتكرّره الأوساط المرتبطة بها في المعارضة العراقية التقليدية؛ ونعني الشعار القائل بأنّ الهدف الأميركي هو «إنقاذ العراقيين من النظام الشمولي وإقامة نظام ديموقراطي». حتّى كولن باول كان أكثر صراحةً من بعض المعارضين العراقيين وأصدقائهم الكويتيين، حين أطلق مؤخراً تصريحه الذي لا يقبل التأويل: «سنحتلّ منابع النفط في العراق لحمايتها من النظام العراقي!» فلعلّها المرّة الأولى في التاريخ الذي تتكلم فيه قوة غازية عن احتلال بلد لتحميه من نظام حكمٍ مستبدٍّ سبق أن أنقذته هي نفسها مراراً وتكراراً من السقوط - وأخر مناسبة كانت أنتفاضة ربيع ١٩٩١ التي شملت كلّ أرجاء العراق!

لقد أفرزت هذه القسوة في ممارسات الحكم العراقي حالةً من الرفض والمعارضة العنيفة، وبلغ الأمر بأغلب أطراف هذه المعارضة درجة التعويل على العدوان الأجنبي ضدّ بلادها لكي تتخلّص - ولو بواسطة التدمير - من ذلك الحكم. بل قرأنا لمثقفين وسياسيين ديموقراطيين وعلمانيين عراقيين كلاماً يصعب استيعابه أو الدفاع عنه. فهذا ناقد أدبي عراقي معروف (سلام عبود) يكتب براحةً بال ما نصّه: «القادمون من العراق مؤخراً يتحدثون عن هاجس واحد يعيشه العراقيون، هاجس بسيط وواضح في فحواه ومأساويته، يقول: مَنْ يريد أن يفعل شيئاً، حتى لو أراد أن يلقي قبلةً نوويةً على رؤوسنا، فليفعل ذلك فوراً، اليوم، بل الساعة.» ثمّ يستنتج الاستنتاج «الخارق» التالي: «إنّ طول زمن الكارثة، لا الكارثة نفسها فقط، هو علّة وجود نظام صدام حسين لأكثر من ثلاثة عقود. وهو علّة قبول المعارضة بخيار أسوأ الاحتمالات. وهو العلّة التي تقف وراء الثقة الأميركية بإمكانية غزو العراق واحتلاله دون عواقب. وهكذا تحوّلت مأسأة شعب يتألف من أكثر من عشرين مليون إنسان إلى حالة نفسية مريضة يجمع المتقف أعراضها وأخبارها من مسافرين قديموا مؤخراً من العراق. وتحوّلت صيحة المسوّط أو المطعون إلى حكمة سياسية ينبغي الأخذ بها على عواهنها، وبالشكل الذي يوفر غطاءً عراقياً للغزو على الطريقة «الكرزائية» في أفغانستان.

وهذا كاتب سياسي عراقي «معارض» آخر (فالح عبد الجبار)، سبق أن عمل موظفاً في «إذاعة الكويت الحرة» وترجم (بالقطعة) بعض «بطولات» الأمراء السعوديين خلال العدوان على العراق سنة ١٩٩١، يحاول التشويش على صورة الغزو الأميركي البريطاني القادم فيسميه «الحرب بين بغداد وواشنطن!» وكأننا إزاء جيشين متكافئين على وشك الاشتباك في واترلو جديدٍ ساحتها العراق، لا إزاء عملية اغتيال وإبادة جماعية بالطائرات الحديثة والصواريخ البعيدة المدى لشعبٍ صغيرٍ ابتلاه القدرُ بثروة نفطية هائلة وديكتاتورية قاسية.

هذا على جبهة العلمانيين. أما على جبهة الأصوليين الإسلاميين، فالأمر لا يختلف كثيراً. فخلال عدوان «ثعلب الصحراء» سنة ١٩٩٨ صرّح الشيخ محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، من مقر إقامته الدائم في طهران، بأنّ حزبه «يقف على الحياد بين صدام والقصف». تصوّروا ذلك! حتى هوية ذلك القصف أو جنسية القاصف لم يحددها الشيخ باقر.

فكيف لنا، أو للمواطن العراقي البسيط، أن ينتظر خيراً وفرجاً عاجلاً من علمانيين وإسلاميين، مع احترامنا لذواتهم وصفاتهم؟

لسنا هنا في معرض فتح الدفاتر القديمة أو الطازجة، بل نشير سريعاً إلى أنّ هذه الأصوات المعارضة هي معارضة شكلاً ولكنها متطابقة جوهراً مع ما يفعله النظام: فالنظام يغامر برأس الشعب وسلامة البلد ككل، وذلك بسلاح القمع وعائدات النفط؛ أما هؤلاء «المعارضون» فهم يقاتلون أيضاً بالعراق وشعبه، ولكنّ بسلاح الأميركيين وأوامهم البرنامجية - وهي أوهاّم يحددها

وبهذا سجّلت تلك الفصائل المعارضة المرتبطة بالمشروع الأميركي قيامَ الجسد السياسيّ للخيار الأول، خيار التغيير في العراق بواسطة العدوان الأميركيّ.

وأما النظام الشموليّ فقد واصلَ عناذَه، فرفضَ أن يُصغيَ إلى الأصوات المطالبة بتفادي الحرب عن طريق التغيير الداخليّ السلميّ باتجاه الديمقراطيةِ والمراهنة على الشعب ضمن برنامج ذي ضمانات واليَّات دولية، لا بالمراهنة على قوات الأمن والشرطة ومليشيات الحزب الحاكم. فكان أن لجأ إلى نوع من العلاج بالصَّدَمَات الكاذبة والإعلامية. فعلى سبيل المثال، ردَّ النظامُ على المطالبة المستمرة، التي كان قد أطلقها التيّارُ الوطنيّ الديمقراطيّ منذ بداية التسعينيات بضرورة الإفراج عن سراح السجناء والمعتقلين السياسيّين والكشف عن مصير المفقودين، بأن أقام ضجةً تلفزيونيةً كبرى أطلق خلالها عدداً من سجناء الحقِّ العامِّ والمُتهمين بجرائم القتل والسرقة، في حين بقي أغلبُ السجناء والمعتقلين السياسيّين في زنازينهم أو نُقلوا إلى أماكن سريةٍ أخرى. وبعد أيام قليلة سرَّبتْ النظامُ أخباراً إلى الصحافة العربيّة بخصوص احتمال تشكيل حكومة «وحدة وطنية» برئاسة شخصيةٍ ديموقراطيةٍ مستقلةٍ ومعروفةٍ بمعارضتها للدكتاتورية وهي الكاتب العراقيّ عبد الأمير الركابي، لكنّه راح يسوّف ويماطل، ثمّ أغلق هذا الملفّ بعد أيام حين لم يجد من يتّلع الطعم الذي ألقاه فيعود «تائباً» إلى بغداد.

لقد أراد النظام أن يستَخدم بعضَ أو أحدَ رموز التيّار الوطنيّ الديمقراطيّ العراقيّ ليكون برغيّاً صغيراً في الماكينة الحاكمة يروّج شعار «المعارضة الحكومية»، ففشل. لكنّه نجح في استجلاب مجموعة صغيرة تسمى «التحالف الوطنيّ» زارت بغداد، والتقت بعضَ رموز الحُكم، وظهرت على شاشات التلفزيون لتكيل المديح للحاكم ونظامه، فاحترقت أوراقها بسهولة، وكفّت عن أن تكون معارضةً، بل صارت جزءاً من النظام الشموليّ نفسه. وكانت تلك هي المناسبة الرسمية التي وُلد فيها الجسمُ السياسيّ الصغير للخيار الثاني، خيار المراهنة على النظام، والذي يُمكن تلخيصه بكلمات قليلة هي: «الدفاع عن النظام الشموليّ تحت ستار الدفاع عن الوطن».

بين هذين الخيارين، خيار دعاة التغيير بالحرب وتسويق العدوان الأميركيّ على العراق باسم «الديموقراطية»، وخيار التعويل على النظام والاتحاق به تحت شعار مُضلل هو «الدفاع عن الوطن»، يظلّ الخيارُ الثالثُ قائماً إلا وهو: خيار التغيير السلميّ الشامل في العراق، من دون حرب أو عدوان، وبوجود ضمانات واليَّات أوروبية وصينية وعربية. تبدأ الخطوة الأولى في هذا الخيار بتشكيل حكومة للإنقاذ الوطنيّ برئاسة سياسيّ عراقيّ مستقلّ، وتتمثّل في هذه الحكومة جميع الأحزاب والقوى المعارضة ما عدا تلك الأطراف القليلة التي أقصت نفسها

بنفسها حين تحوَّلت إلى جزءٍ عضويّ من العدوان على العراق. وينبغي أن تُشمل حكومة الإنقاذ ممثلين مؤهلين عن المكونات المجتمعية الفعّالة في المجتمع، كالقوى العشائرية الحرة وغيرها. وتتولّى هذه الحكومة قيادة البلد لفترة محدّدة لا تتجاوز العام الواحد. وينبغي على برنامجها أن يُنجز إحصاءً شفافاً وموثقاً لسكّان العراق. ويجب أن ينتهي العامُ بإجراء

من الشمال الوعدُ الأميركيّ بـ «إعادة العراق إلى العصر الحجري»، ومن الجنوب الوعدُ الأميركيّ أيضاً بـ «الانتقال به إلى الديمقراطية والحداثة». لقد وضعت المعارضة العراقيّة التقليدية بيضها كلّهُ مؤخّراً، وفي مؤتمر لندن المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ تحديداً، في السلة الأمريكية. فرفعت شعار الديمقراطية ومبادئ المواطنة، ولكنها طبّقت سياسة توزيع الغنائم والمواقع السياسيّة طائفيّاً وعرقياً وبلديّاً، وأهدرت وقتاً وجهداً كبيرين حول ما سُمّي «مرحلة ما بعد صدام»، ورفضت الدخول في الكيفيّة المؤدية إلى تلك المرحلة، وشرّفتْ وعربّتْ في وثائقها دون أن تُكتب حرفاً واحداً عن المسألة الطبقيّة التي تُطحن المجتمع العراقيّ طحناً طوال فترة الحصار.

كما نجح المؤتمرون المعارضون في لندن في تعويم هوية العراق وتشبيحها تماماً، فلم يسيروا إلى مضمون تلك الهوية العربية الإسلامية. ذلك أنّ العرب العراقيّين يشكّلون أكثر من ثمانين بالمائة من السكّان، كما أنّ المسلمين من عرب وغير عرب تصل نسبتهم إلى أكثر من خمسة وتسعين بالمائة. وقد اعترف أحدُ مهندسي المؤتمر (حسن علوي، في لقاء مع ANN) بأن كلمة «العرب» وُردت مرةً



المعارضة العراقية في لندن (كانون الأول ٢٠٠٢): وضعت بيضها كلّهُ في السلة الأميركية

واحدة في وثيقة المؤتمر الرئيسيّة التي تتألف من أكثر من ألفي كلمة، وذلك في معرض دُكر القوميات والأقليات التي تعيش في العراق!

الشمولية الأخرى ليست ملائكة. ولو شئنا ترطيب الأجواء لقلنا إن الفرق بين النظام الأول والأنظمة الأخرى قد لا يتجاوز الواحد في المائة. لماذا؟ لأن الرؤساء العرب عادةً يفوزون بنسبة ٩٩٪ تقريباً، وأما الرئيس العراقي فقد فاز عليهم بفارق صغير لم يتجاوز الواحد بالمائة!

جنيف

علاء اللامي

قصاص وناقد وباحث عراقي، يقيم في جنيف.

انتخابات شرعية ديموقراطية وتحت إشراف دولي محايد، يواكبها استفتاء حول موضوع النظام الفيدرالي أو الحكم الذاتي لإقليم كردستان - العراق. وسيترك للشعب العراقي، عن طريق صندوق الانتخابات، في أن يقول رأيه في الحزب الحاكم وفي الأحزاب المعارضة، ومن ثم يتم الاحتكام إلى ذلك الرأي بهدف إجراء تسليم سلس للحكم، يسبقه عفو تشريعي عام.

لقد رفع التيار الوطني الديموقراطي هذا الخيار، ولم يقطع حتى مع دعاة الخيارين السابقين ما لم يتورطوا في تعاملات استخباراتية مع الولايات المتحدة أو «إسرائيل». وبالمناسبة، فإن التيار الوطني الديموقراطي العراقي ليس حزباً، بل هو يعرف نفسه بأنه امتداد جماهيري فضفاض يضم شخصيات وجماعات متباينة في تفاصيل برامجها وتجمعها خطوط عريضة معلنه. وقد نشأ هذا التيار في أوساط المعارضة العراقية ونتيجة الفرز السياسي الذي بدأ مع العدوان على العراق سنة ١٩٩١، واستمر بعد إغراق الانتفاضة الشعبية في الدماء. ومازال هذا التيار يواصل التبشير بخياره، على الرغم من شدة حالة الاستقطاب السياسية في الساحة العراقية، وعلى الرغم من ضعف الإمكانيات المادية.

وفي الختام نقول لمن يُصر على أن خيارنا ليس خياراً واقعياً وعملياً: «لماذا ينبغي هذا الخيار واقعياً وعملياً، في حين نعتبر تدمير البلاد والوصول إلى السلطة على جبال من جثث العراقيين خياراً واقعياً وعملياً؟» صحيح أن النظام العراقي وصل إلى درجة الشمولية المطلقة حين أعلن عن فوز رئيسه بنسبة مائة بالمائة من الأصوات، ولكن الأنظمة

من أجل إعادة تأسيس للحركة الوطنية العراقية المعاصرة: التيار الوطني المعارض ومتغيرات اللحظة الراهنة



عبد الأمير الركابي

في الدرجة الأولى، إلى حدة الاستقطاب العالمي الناشئ خلال هذه الفترة، وإلى طغيان منطقي العدوان الأميركي من جهة والنظام العراقي من جهة أخرى.

فلقد أريد لظاهرة التيار الوطني العراقي المعارض أن تُدرج في السياق السائد، ومُنعت من أن تُخرج عمّا هو متعارف عليه. وكان الثقل الذي يزكّي هذا المنحى هائلاً على كل الصُّعد، وبالأخص على صعيدي السلطة والمعارضة. لا بل امتد نفوذ الماضي حتى داخل التيار الوطني المعارض نفسه: فمَنْ كان بمقدوره أن يُمنع قوى تنتمي إلى الماضي من أن يكون لها حضور وسط تيار المستقبل الذي يجاهد معانداً الوقائع وساعياً إلى خرقها؟ لقد حدث هذا بالفعل، ووُجدت في ذلك التيار قوى تنتمي فعلياً إلى السقف الذي تمثله السلطة. ولما كانت اللحظات الانتقالية، وتلك التي تُشهد اهتزازات كبرى في الثوابت والقيم المتعارف عليها، تقوّى الشرعيّات

التاريخية من خلال الأشخاص في حال سقوط الأفكار والممارسات، فإنّ بعض تلك القوى المندمجة في التيار الوطني المعارض ظلّت تعاند محاولة انتزاع التمثيل الوطني باسم بعض من شرعيّات حزبية وبقايا تاريخ بغض النظر عن التباسه وقابليّته للمحاكمة. والنتيجة التي تمخّص عنها هذا المظهر غير الضروريّ تمثّلت في المزيد من تعقيد الموقف، خاصةً على صعيد تسريع عملية التمايز وصفاء ملامح التمثيل المطابق للحظة.

في المستقبل فقط، سوف تُراجَع هذه اللحظة من لحظات التاريخ، ليُنظَر فيها من زاوية ما إذا كانت تستحق أن تعامل كحظة فاصلة وتأسيسية أم أنّها كانت مجرد ظاهرة عارضة. وعندها سيكون أولئك الذين حَمَلُوا الراية بأمانة وعَبَّروا عنها باكبر قدر من الصدق قد اجتازوا امتحانات لم يجتزمها ربّما

المؤسسون العراقيون الذين وَصَعُوا في عشرينيات القرن الماضي الأسس التي قامت عليها الحركة الوطنية العراقية المعاصرة في طورها الأول. ولا داعي هنا لأن نعدّد الفوارق التي تُحسب لمصلحة ذلك الرعيل الأول، من قبيل وضوح المعركة الوطنية ضد الاستعمار، أو من قبيل الاستقطاب العالمي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي - وكلها عوامل كانت تقلّل من

في عام ١٩٩٠ ظهر التيار الوطني العراقي المعارض بناءً على متغيّرات كانت تُنذر بتبدّل جوهريّ في كلّ ما عُرف عراقياً قبل هذا التاريخ من أفكار وممارسات اتّسمت بها حركة التحرر العالمية، ومن ثمّ إجماليّ الإيديولوجيات وممارسات الأحزاب والقوى التي كانت قد تأسّست بعد عشرينيات القرن الماضي. ففي ذلك

الوقت (١٩٩٠) كانت هناك أشياء قليلة قد بقيت ثابتة كأنّها لا تتغيّر، مثل الوقوف ضدّ العدوان الأميركي والموقف من قضية الدكتاتورية. غير أنّ التاريخ والتدقيقات اللاحقة سوف تجد في ممارسات هذا التيار وأفكاره أوسع ما يُمكن من المحاولات للإجابة الشاملة عن أهمّ التساؤلات النظرية والسياسية، ولكنّ مع أقلّ مما يُمكن من القدرة على لفت

الانتباه واكتساب الشرعية: فبعد أكثر من اثنتي عشرة سنة من وجود هذا التيار لم يُعرف على نطاق مناسب أو يُعترف به كما يستحقّ. ويعود ذلك،



المشروع العملي الوحيد: التغيير من دون حرب، رحمةً بضحايا الحصار من الأطفال وغيرهم

الأثار المعوّقة لانتشار الأفكار العصرية في البلدان المتخلفة. كما أنّ الخصائص والتاريخ الوطني السابق على مجيء الاستعمار الإنكليزي كانت تحتوي عناصراً ثورية قوية نابعة من التكوين المحلي، الأمر الذي يساعد على منح القوى العصرية الناشئة دفقاً واستمراريةً كانتا مثاراً دهشةً دائمة. وحتى على صعيد الخلفية النظرية فإن العراقيين وجدوا آباءً محليين، مثل الزعيم الوطني الكبير جعفر أبو التمن، واستطاعت تلك القوى الناشئة عند الضرورة أن تستعير تجارب وأفكار عصر النهضة الفكرية العربية التي انتعشت في مصر وساحل الشام ولكنها كانت ضعيفة تماماً في العراق. ليس من تصدُر يمكن الاستدلال عليه في المواقف المختلفة للتيار الوطني للابتعاد عن الطور الأول من تاريخ الحركة الوطنية العراقية المعاصرة، التي كانت وما تزال في أزمة. ولكن هذا الجانب كان حاضراً من الناحية الموضوعية البحتة، بقدر ما كان عَرَضِيّاً. وفي حالتنا كان العدوان الراهن والمتفاقم الذي عاشه العراق قد ألقى على البنية الوطنية العراقية تحدياً تاريخياً وربما كونياً. فهذه البنية مضطربة اليوم إلى أن تقدم أجوبة عن تحدّ هائل تواجهه البشرية كلها بينما هي - أي البنية - موجودة في المتراس الأول من دون اختيار منها. إنها وحيدة، إذ انهارت كل أشكال «المساعدة» التي كان يتلقاها الرواد الأول في عشرينيات القرن الماضي: فاليوم لا قوة للأفكار الاشتراكية والتحررية، وتدهورت مصداقية أفكار النهضة العربية وتراجعت جدواها. وهذا يعني أنّ المجابهة الحالية ليست أقل من بدء على ورقة بيضاء.

ولعلّ هذا هو التحدي الأول للوطنية العراقية بما هي عليه اليوم، بعد أن كانت في الماضي ميّالة عند الضرورة

إلى الاستعارة من غيرها. ولا مهرب، والحالة هذه، من البحث عن خاصيات ما ذات بعد كونية تُستحضر من التاريخ العراقي. فهل العراق بلدٌ مؤهّلٌ لأن يقمّ أجوبةً من هذا الصنف الشامل والكوني؟ نعم إنّه كذلك، وعليه أن يكون مؤمناً بأنه يستطيع اليوم أيضاً أن يكرّر قوة الإبراهيمية والتكنولوجيا الأولى وما لا يُحصى من الإشعاعات القديمة والوسيلة. إنّ كلّ ما يحتاجه هو أن يوسّع تصوّراته، ويتخلّص تماماً من الأطر والقيود التي تتحكّم بتفكير نخبته نتيجة للعادة والعجز.

إنّ أعضاء التيار الوطني المعارض، الذين يواجهون المشكلات اليومية باعتبارهم سياسيين ذوي مهمّات تُجبرهم على قول آراء محدّدة تصلح للتعامل اليومي، يعلمون أنّ الصراع الفعلي يدور في الأصل على اكتساب الشرعية، أي على إحلال منظور مناسب للحظة محلّ منظور تمثله العشرات من القوى المتراخمة المتراكبة بعضها فوق بعض. وعلى هذا الصعيد كانت تؤسّس سلسلة المواقف المعروفة المضادة للعدوان وللتدخل الأميركي في شؤون العراق، والرافضة للحصار ولخديعة الفصل بين الوسائل والأهداف، والمتبنية لمبادئ التغيير السلمي الشامل بدل شعارات الانقلابات العسكرية والاستعانة التدميرية بالأجنبي.

واليوم، مع اقتراب الحرب، فإنّ المشروع الوحيد العملي الصالح للتداول والتبني إنّما هو مشروع «التغيير من دون حرب»، والدعوة إلى قيام حكومة إنقاذ وطنية انتقالية تشارك فيها القوى الأساسية وتُفرض على قيام عراق دستوري خلال فترة لا تتعدى العام الواحد. هذا المشروع، الذي تمّ طرحه من قبل التيار الوطني الديمقراطي المعارض منذ شهر تموز (يوليو) المنصرم، أصبح مقبولاً وتبناه القوى الكردية، كما صرّح بذلك مؤخراً جلال الطالباني. وهو رؤية تستحقّ أن تتبناها كلّ القوى والدول المتضرّرة من العدوان على العراق عربياً وإقليمياً، فضلاً عن فرنسا ومجمل أوروبا وروسيا والصين، الأمر الذي يوفّر آلية دولية وضمائم ضرورية تحقّق هذه العملية وتؤمن تغييراً سلمياً يُبعد شبح الحرب عن المنطقة والعالم، علماً أنّ الولايات المتحدة ذاتها تعاني مازق فقدانها للبدل وتحتاج بفعل ضخامة مصالحها الاستراتيجية في العراق إلى استقرار يعقب الحرب.

إنّ ذلك كلّهُ هو ما يجعل الحلّ الذي يتبناه التيار الوطني المعارض قابلاً للتنفيذ أكثر من أي حلّ آخر، برغم ما تحيط به من عقبات ومصاعب تبدو الآن كبيرة. هذا ناهيك عن أنّه الحلّ الوحيد الذي ينطوي على مغزى وطني، ويستجيب لضرورات لا مهرب منها مثل مسألة الانتقال إلى المشاركة السياسية وزوال الدكتاتورية.

حين يحضر الوجهان - العملي المباشر أي السياسي، والفكري النظري - بالسوية نفسها، ويكُونان من نمطٍ يستدعي الحقائق التي تشير إلى المستقبل، فإنّ ما يحدث سيكون حتماً انتقالاً تاريخياً، وستُسمع في الأرجاء أنغام الانقلاب الكبير. هكذا يدقّ التاريخ أبواب الأمم!

باريس

عبد الأمير الركابي

كاتب عراقي يعيش في باريس. وهو أحد رموز التيار الوطني الديمقراطي المعارض. تسرّب اسمه منذ شهر مرشحاً محتملاً لرئاسة حكومة إنقاذ ومصالحة وطنية في العراق.

أيكروهون صدام حسين أم العرب والمسلمين؟ رهاب العرب والحرب على العراق



غادة الكرمي

للإدارة الأميركية، أنّ الولايات المتحدة لا تحتاج إلى تفويض من الأمم المتحدة من أجل شنّ الحرب على العراق، وأنّ المفتشين عن الأسلحة العراقية يضيِّعون وقتهم!

إنّ الدوافع الحقيقية للهجوم المخطّط له على العراق، بغضّ النظر عن حشدٍ كبيرٍ من التصريحات والتوقُّعات والتحليلات العلنية، مازالت مربكةً وغامضة. فعددٌ كبيرٌ من العرب يرون فيه مزيجاً من المؤامرات الشريرة للسيطرة على نفطهم، والاستعمار الجديد لبلدانهم، ومكانر إسرائيل التسلّطية. صحيح أنّ كثيراً من هذا التفكير يردّ في الغرب إلى هُجس العرب بنظريات المؤامرة، ولكنّ هناك من دون شكّ ثيمةً معاديةً للعرب تُسرّي في مجمل السّجال الدائر حول العراق. وهذه الثيمة هي من الانتشار بحيث تبدو للوهلة الأولى غير قابلةٍ للتصديق، ولكنّ الواقع هو أنّ هناك عنصريّة عميقة وغير واعية تُصنِّع كلّ بعدٍ من أبعاد السلوك والتصرّفات الغربية إزاء المسألة العراقية - ومن ثمّ إزاء العرب عامةً. فثمة تماثلات مذهلة بين الوضع إزاء العراق اليوم من جهة، وأزمة السويس عام ١٩٥٦ والحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧ من جهة ثانية.

كنتُ في بريطانيا آنذاك، وأذكر أنّ جمال عبد الناصر كان هو الوجد الأبرز في أذهان البريطانيين، وكانوا يُشبّهونه دائماً بهتلر ويعدّونه شيطاناً والعدو رقم ١ للغرب. وكان العرب بأجمعهم مستهدين بفجاجةٍ في كاريكاتورات وأوصافٍ عنصريّة واضحة. كانوا يصوِّرون على أنّهم جنباء، وكذّابون، لا يُبغى الوثوقّ بهم قطّ. في السبعينيّات فاقمتُ من هذه التتميمات صورةً العرب بوصفهم إرهابيين (كما في حالة الفلسطينيين) أو مقامرین أغنياء وفاسدين أو أزيار نساء (كما في حالة عرب الخليج). اليوم لم تعد هذه



أهذه حربٌ على «صدام» كما يسمّيه الغرب، أم على العرب والمسلمين؟
(كاريكاتور برسم كوركي ترينيداد: «أهذه... ماذن؟»)

النزعة المعادية للعرب بهذا الشكل العلنيّ مقبولةً في بريطانيا، ولكنها لم تندثر، بل راحت تأخذ أشكالاً أكثر رهافةً. إذ ثمة اليوم وعدٌ جديدٌ تُنبغي مهاجمته، هو صدام حسين. ولمّا كان متهماً بجرائم كثيرة ضدّ شعبه وضدّ جارته الكويت فقد صار هو البديل المثاليّ للهجوم من قبل الساخطين، والسُدج سياسياً، والعنصريين المعادين للعرب بشكل خاصّ. وإن لم يعد ممكناً

في الوقت الذي تتواصل فيه بلا هوادة التحضيرات الغربية للحرب على العراق، بدأ أكثر العرب يشعرون أنّ ما يجري ليس هجوماً على العراق وحده بل على الشعب العربي نفسه. والعرب الذين يقعون خارج هذا الشعور الإجماعي هم الذين يعتقدون أنّ أيّ شيء أفضل من نظام صدام حسين، وأنّ الولايات المتحدة وحدها تستطيع إزاحته. والحقّ أنّه من الصعب أن نفسّر التصميم الأميركيّ على خوض هذه الحرب مهما حدث. والتحضيرات العسكرية الهائلة في الخليج تتواصل برغم تدخل الأمم المتحدة، وبرغم المعارضة الرسمية والشعبية، وبرغم براعة العراقيين من جهة وتجاوبهم من جهة ثانية. اللافت أنّ الولايات المتحدة تُبدي استعداداً لممارسة الدبلوماسية إزاء

حالةٍ أشدّ خطورةً بكثير، هي حالة كوريا الشماليّة، وهو ما لا يُمكن التفكير فيه في حالة العراق. وقد أعلن ريتشارد بيرل، المستشار الأعلى

لهؤلاء أن يعبروا عن احتقارهم للعرب بوصفهم دون الغربيين منزلة، فقد بات بمقدورهم الآن أن يعبروا عن هذا الاحتقار من خلال هجومهم على شخص صدام. وهذه الهواية الجديدة أُجيزت رسمياً منذ عام ١٩٩١ حين كَفَّ صدام حسين عن أن يكون مفيداً للولايات المتحدة، فغداً بلده العراق «هدفاً مشروعاً».

وُلد النسق المعادي لصدام حسين أثناء التحضيرات لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت راحت أميركا وحلفاؤها الغربيون يصورون الصراع بشكلٍ عبثيٍّ وكأَنه حرب ضدَّ رجل واحد هو صدام حسين، الذي يبدو واقعاً في فراغ لا يُظهر فيه ٢٢ مليون عراقيٍّ على الإطلاق. بل إنَّ اسم الحملة العسكرية ضدَّ العراق عام ١٩٩١، أيُّ «عاصفة الصحراء»، ساعدت في تعزيز هذا المفهوم عن الأرض الخالية من سكانها. والمضحك أنَّ الزعيم العراقي يُشار إليها دومًا باسمه الأول، لا تحببًا بالطبع وإنما للحطِّ من منزلته؛ إذ ليس ثمة رئيس آخر لدولة ذات سيادة يُشار إليه من قِبَل الغرب على ذلك النحو (صحيح أنَّ العرب يسمونه «صدام» هم أيضًا، ولكنَّ الأسباب مختلفة: فهذا الاسم نادر من بين الأسماء الشخصية، ولذا يُمكن أن يكون اسمَ عائلة. وهذا لا يتضمَّن أيُّ قلةٍ احترام، كما هي العادة في الغرب). علاوةً على أنَّ اللغة التي تُستعمل في الحديث عنه تعرَّزَّ قلةُ الاحترام هذه: «ما فعلناه هو أننا أَعَدْنَا صدامًا بقوةٍ إلى قفصه»، «هو يعلِّم ما يجب أن يفعله» (طوني بليز ١٩٩٨، ٢٠٠٢)؛ «صدام في قنينة» (نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، ٢٠٠١). والحال أنَّ التُّعوت المُلصَّقة بالزعيم العراقي سامَّةٌ وحادةٌ إلى

درجة أبلسته. لقد اختفى من النقاش، منذ زمن طويل، أيُّ إشارةٍ إلى مَنْ يكون الرئيس العراقي حقًّا: رئيسًا محليًّا ثانويًّا – وإنَّ يكن وحشيًّا وقاسيًّا – وديكتاتورًا من العالم الثالث على غرار آخرين كثيرين من قبله.

لا غرابة أن يتمَّ في هذه السيناريو تجاهلُ الشعب العراقي، وهم الضحايا الحقيقيون للعقوبات الغربية الوحشية ضدَّ صدام حسين. فلا نِزْرٌ لأحاسيسهم ومعاناتهم ورغباتهم، إلَّا حين يكون مفيداً من الناحية السياسية تبني الغرب لهذه الفئة العراقية أو تلك كشيعة جنوبي العراق والأكراد. وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ سيكون جائزاً تسفيرُ العلماء العراقيين و«عائلاتهم المباشرة» إلى خارج العراق للتحقيق معهم، كما لو كانوا أشياء بلا حياة. وهذا يتجاهل حقوق ورغبات الأشخاص المعنَّين، ويتجاهل أيضاً حقيقةً هامةً وهي أنَّ العائلات العربية عائلاتٌ ممتدة تقليديًّا: فأفراد العائلة المباشرة ليسوا إلا جزءاً من كلِّ أضخمِّ بكثير، وكلُّهم مهمونٌ واحدٌهم بالنسبة إلى الآخر، ولذا لن يقبل أيُّ عراقيٍّ أن يخضع لأيِّ إجراء قد يسبِّبُ خطراً على عائلته الممتدة. غير أنَّ الولايات المتحدة تفكَّر في إصدار مذكراتٍ استدعاءٍ تطالب بوجودهم خارج العراق.

بالنسبة إلى العرب فإنَّ القرار ١٤٤١ غير المسبوق في قساوته يستدعي – في أقلِّ تقدير – صورة معلم مدرسة ساديٍّ من منظمة الأمم المتحدة يجلدُ تلميذاً عراقياً ضلَّ سواء السبيل. وفي الوقت نفسه بذلتُ جهود غربية حثيثة لتلميع المجموعات العراقية المعارضة – مع أنَّ هذه المجموعات معروفة بتشتُّتها وتذبذبها وانقسامها – من دون أدنى اهتمام بشرعيَّتها داخل العراق أو بقبول الشعب العراقي لها. لكنَّ ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من أن تُدعم مؤتمراً كبيراً للمعارضة العراقية عُقد في لندن في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ من أجل تفصيل استراتيجية مستقبلية لعراق ما بعد الحرب. وقد تحدَّثت تقارير من داخل هذا المؤتمر عن شجارات ومنافسات تافهة بين المجموعات الخمسين أو ما يُقرب من ذلك العدد، في حين كان المبعوث الأميركي هو الذي يأخذ «القرارات الفعلية» في لقاءات خاصة على هامش المؤتمر.

وبالمثل، فإنَّ التخطيط للحرب على العراق وما بعدها غيرُ معنيٍّ – لقساوته – بتبعاتها البشرية. فالدول العربية التي اعتُبرت ضروريةً لشنِّ الحرب أُجبرتْ دونما رحمة على الإذعان للخطة الأميركية، بغضِّ النظر عن أثارها في الشعوب والحكومات العربية. وهكذا دُعي الرئيس السوري إلى زيارة رسمية هي الأولى من نوعها إلى بريطانيا، وهدفها مزدوج: ترغيب وترهيب. وجاءت رشوةُ المشاعر العربية على شكل محطة «سواء» وهي محطة إذاعةٍ أميركية بالغة العربية أنشئت مؤخراً وتُسْتهدف جذبَ الناشئة العرب إلى وجهة النظر الأميركية.

وفي لندن استضاف طوني بليز مؤتمراً عن فلسطين هذا الشهر (كانون الثاني) قبل العدوان المفترض على العراق. ولكنَّ أيُّ ما كانت قيمة هذا العمل، فإنَّ المرء لَيُشتبه في أنَّه رشوةٌ أخرى للعرب ومناورةٌ لضمان موافقتهم على الحرب ضدَّ العراق. وهناك حديثٌ علنيٌّ عن حُكم أميركيٍّ انتقاليٍّ في العراق بعد السقوط المتوقَّع للنظام الحالي وبعد فرض قيادةٍ يُمكن أن تُختار من تلك الأحزاب العراقية المعارضة التي لا يمكن الاعتمادُ عليها. ومع اشتداد التحضيرات للعدوان على هذا البلد العربي توأصل الولايات المتحدة دعمها للسافر لعدوِّ العرب الأكبر، إسرائيل، من دون اعتبار لحساسياتهم أو لمعاناة الفلسطينيين.

قد يُقال إنَّ هذا كله لا يعدو أن يكون دليلاً على ما تفعله دولٌ لدولٍ أخرى عند الحرب. ولكنَّ يصعب للعرب أن يروا في ذلك إلا تآبيداً للاستعمار الغربي في منطقتهم. وفي أساس هذه التحضيرات تجاهلٌ عنصريٌّ لحاجات وأمال الشعوب الأصلية التي لم توجد في رأي المستعمرين إلا بهدف استغلالهم والتلاعب بهم متى شاءوا. فاعتُبرت حياتهم بلا قيمة، وحضاراتهم دونية. والحقُّ أنَّ تاريخ العراق المبكر تحت الحُكم البريطاني في عشرينيات القرن الأقل، حيث سُحِّقت المعارضة الشعبية دون هواده بالقدرة العسكرية، واستُخدم ضدها غازٌ

لذا نظرًا لغرام العرب بالغرب، ولاسيما بالولايات المتحدة، من المهم أن نكون على وعي بهذا المناخ المعادي للعرب (بملاحظ أن جزءًا من هذا العداء يتقاطع مع العداء للمسلمين أيضًا). فهذا المناخ تحديداً هو الذي يُسمح بقتل الفلسطينيين بمعدل ثلاثة أشخاص كل يوم في أرضهم، فيذكر ذلك في خبر ثانوي، أو لا يُذكر قط في نشرات الأخبار الغربية. وهذا المناخ هو الذي سيجعل شنّ حربٍ على العراق أمراً ممكناً، بل ومقبولاً (في نهاية المطاف) من قِبل قادة الغرب وشعوبه.

لندن

غادة الكرمي

كاتبة وأكاديمية فلسطينية، تعيش في لندن. صدرت مذكراتها مؤخراً وعنوانها بحثاً عن فاطمة، عن منشورات فيرسو.

الخرديل، هُوَ تذكيرٌ حيّ بذلك. ففي مراسلة رسمية عام ١٩٢١ كَتَبَ ونستون تشرشل، وكان آنذاك وزيراً للاستعمار، ما يلي: «أُريدُ بشدة استخدامَ الغاز السامّ على القبائل غير المتحضّرة.» وبعد فترة أضاف أن الغاز الذي استُخدم ضدّ المتمرّدين العراقيّين ذو «أثار معنوية ممتازة!» كما أن خلق إسرائيل عام ١٩٤٨ خلافاً لإرادة الشعب صاحب الأرض مثال عريقٌ آخر. وكان وعدٌ بلفور عام ١٩١٧، الذي عبّد الطريقَ إلى استعمار فلسطين، قد حصّرَ الغالبيةَ العربيةَ في خانة «الجاليات غير اليهودية.» وهذا الاحتقار للشعب الأصلي هو الذي هيأ المسرحَ للاحتلال اللاحق الذي قام به اليهود الأوروبيون لفلسطين.

إنّ تصميم الولايات المتحدة الحالي على شنّ حربٍ مدمّرة ومن دون أيّ استفزاز مسبق، وإنّ تلاعباتها ومكائدها السياسية، لتُذكّرُ بذلك الإرث الكولونيالي القديم. فالحال أنّ العنصرية المبطنّة في جميع تلك الأقوال والأفعال تُنبع من ثقافة معادية للعرب في الولايات المتحدة، قويت بعد ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، وترسّخت مع مضايقة العرب هناك وسجنهم دونما محاكمة في السجون الأميركية. بل حين لبيّ المئات من العرب دعوة السلطات الأميركية إلى تقديم أنفسهم للاستجواب، عمدت هذه السلطات إلى توقيف كثير منهم فوراً وإلى اعتقالهم بلا محاكمة.

هذا وقد أنتجتْ هوليوود أفلاماً عديدةً معاديةً للعرب بشكل صريح، وأبرزها «أكاذيب صحيحة» (١٩٩٤) الذي يصوّر مجرمين إرهابيين عرباً يقصفون مدناً أميركية. وهناك ما لا يُحصى من البرامج الإعلامية والصور المتحرّكة التي تصوّر العرب بطرق عنصرية سافرة، ولكنها مع ذلك لا تُخضع للعقاب.

عارناً في العراق:

المثقفون الأميركيون خذلوا الشعب العراقي!



رومي ماهاجان

البالغة الخطورة؟ وكيف يحدث أن هذه الفئة التي منحها المجتمع الأميركي إعفاءً فريداً لكي تُفصح حدود القوة، وتضعها موضع استجواب، تتبني بجلاء وإطلاق عقليّة الأقياء وقيمهم؟ كيف يحصل أن هذه المجموعة التي أُعطيَتْ قَرَفٌ أن يُدفعَ لها المالُ لكي تفكّرْ تُذهلها القوةُ إلى حدِّ أنّها لا تفكّرُ إلاّ لماماً بأمورِ البالغة الأهميّة، وحين تُنخرط في إبداء رأيها تُبديه إلى جانب نظامِ القوةِ لا ضدها؟!

ثمّة بلا شكّ عدّة أسباب واضحة لهذه الالتقاء بين المثقفين ونظامِ القوة، ومنها: تقاسمُ المصالح الطبقيّة بين الأغنياء والمثقفين الذين يتقاضون أجوراً عالية؛ والجهازُ التقنيُّ التربويُّ الذي يتقاسمه الفريقان أيضاً ويستفيدان منه؛ ومأسسةُ الإنتاجِ الثقافيِّ في الجامعات: و«استنجازُ البرج العاجي» (بتعبير أحد الكتاب) من قِبَل المصالح الحكومية والشركات. ومع أن هذه العوامل حين تتضافر تشكّل سرطانياً مروّعاً، فإنّني أعتقد أنّ هناك مرضاً أعمق في الحياة الثقافيّة، ألا وهو الافتراق الكامل ما بين الإنتاجِ الثقافيِّ والمسؤوليّة الثقافيّة حيال المجتمع - وبخاصّة في ما يتعلّق بأمورِ العدالة. فالثّقّفون، إجمالاً، لا يُنتجون علمهم وفي ذهنهم مجموعة من المعايير الأخلاقيّة، ولا هم يُحاكّمون على أساس علاقة ذلك العمل بأيّ مجموعة من المبادئ الأخلاقيّة ولا بأيّ مفهوم للمسؤوليّة. بل إنهم، إجمالاً، لا يُبدون مسؤوليّة تجاه «مهنّتهم» ذاتها، فهم، ببساطة، لا يقومون بعملهم في حدِّ ذاته، ومن ثمّ لا يستحقّون أيّ إعفاء من النقد! ومع أنّ بعض المثقفين يسعون فعلاً إلى التفوّق، إلاّ أنّه تفوّقٌ «مُحايد»، تفوّقٌ لا تَعوِّقه أعباءُ الأخلاق (وهنا قد يتذكّر المرءُ جماعةً



حتى بابا نويل ضدّ الحرب على العراق (أوكلاند، كاليفورنيا، ١٠ ديسمبر). فآين المثقفون؟

شريرة من البشر - وأقصد النازيين - سعوا، هم أيضاً، إلى «التفوّق» ولكن على حساب ضحايا لا يُحصون، ولم تملك الفئات المثقفة من الكلام في الدفاع عنهم إلا قليلاً).

لذا لا غرابة أنّ الطبقات المثقفة في كثير من بلدان العالم قد خذلت الشعب العراقي. وهذا لا يصح في أيّ مكانٍ صحّته في الولايات المتحدة، التي هي البلدُ المعتدي على العراق ولكنها أيضاً

إنّ تجزيء العقل، ذلك التجزيء الذي يُسمح للطبقات المثقفة بأن تُنتج أعمالاً بالغة العمق ويُسمح لها في الوقت نفسه بالتخلّي عن أيّ إحساس بالمسؤوليّة الثقافيّة إزاء قضايا العدالة والسلام، هو بلا ريب حكاية هذا القرن. فلماذا، وكيف يحدث أنّ من يستطيعون إنتاج تفسيرات بارعة لنصوص غامضة ولكنها هامة، ويستطيعون كتابة مجلدات علميّة ضخمة ومفصّلة، ويستطيعون أن يكتشفوا أكثر التماثلات المحيرة في الرياضيات المحضة، هؤلاء أنفسهم ينكشفون عن ضجالة عميقة بل وعن بلاهةٍ ورجعيّةٍ عميقة إزاء قضايا العدالة والسلام

والأوضاع الإنسانيّة؟ لماذا يُبدون من كانوا من الريادة بحيث اختاروا أن يصرفوا سحابة عمرهم في تُشدان المعرفة ميولاً محافظةً جداً حيال الأمور

موطنٌ طبقة من المثقفين الذين لا يُشكّل انشقاقهم عن الإجماع السائد إلا أخطاراً دنيماً عليهم. غير أن المؤسف أن حظوظ نجاح انشقاقهم هذا هي أيضاً قليلة لأن قلائل منهم فحسب عارضوا باكراً بما يكفي، وبالحماس الذي يكفي، لوقف العدوان الأميركي الذي يتم باسمهم.

نعم، لقد خذلنا الشعب العراقي عدّة مرّات. خذلناهم حين وقفنا جانباً وسَمَحْنَا لحكومتنا بتقديم الأسلحة والدعم لحكومتهم الطاغية. خذلناهم حين سَخَّرَ بوش الأب من أيّ مفهوم للدبلوماسية، فقَصَفَهم في بيوتهم وحقولهم وملاجئهم. خذلناهم حين قَصَفَهم كليتون. خذلناهم، وما زلنا نَحْذِلُهُم، حين فَرَضْنَا ومانزال نَفَرَضُ على بلادهم عقوباتٍ شاقّةً وموهنة. وما نحن نَحْذِلُهُم مجدداً حين تستعدّ حكومة بوش الابن لضربهم مرّةً أخرى. أُنَبِّغِي أن يستمرّ هذا؟ أُنَبِّغِي أن يحطّ المثقفون من التقاليد العظيمة للخطاب الثقافي الثوري بأن يواصلوا التخلي عن مسؤولياتهم الثقافية والأخلاقية؟ أُنَبِّغِي لهذا التجزّي، اللعين لعقل المثقف أن يستمرّ بكامل قوّته؟ أُنَبِّغِي أن يبقى المثقف غير فعّال في أحسن الأحوال، وضالعاً ضلوفاً رهيباً في الظلم في أسوأها؟

إنّ الجواب يكمن في دمج المسؤولية الأخلاقية والثقافية بالإنتاج الثقافي وبالنشاطات التي يضطلع بها المثقفون بوصفهم مُنتجِي خطابات، وبوصفهم أيضاً مواطنين مسؤولين كما هو مفترض. وهذا يبدأ بممارسة مسؤولية طرح الأسئلة باستمرار، ومهاجمة الأطروحات الخرقاء التي يقدمها الأقوياء، وتحاشي التفكير السهل عمداً. إنّه، باختصار، يبدأ بأن يكون المثقف مثقفاً. ولكي يؤدّي المثقف «وظيفته» فإنّه يجدر به، على الأقل، أن يُدع خطاباً حقيقياً يستجوب القوّة بدلاً من أن يمثّل لخطأها.

وتُعزّزُ عملية استرداد الفضاء الثقافي هذه بفضل عملية نشطة وإيجابية من تأطير الإنتاج الثقافي بالمسؤولية الأخلاقية. وتتطوّر تلك العملية أيضاً بفضل تزويج الإنتاج الثقافي بالنشاط السياسي، بحيث يُثْمِرُ في العملية الثقافية ما أدرك وشكّل داخل بوتقة النشاط السياسي الجذري، وبحيث يُرْهَفُ هذا النشاط بدوره بفضل انكباب المثقف على عمله وتأمّلاته في «كرسيه ذي الذراعين». وكلّ ذلك يتطلب من المثقف أن يطّلع من القالب البروكريستيزي الذي صنّعه مؤسسات القوّة ووضعه فيه هو وفكره وأفعاله.

إنّ الحرب الوشيكة على شعب العراق تقدّم حالة اختبار ممتازة لإيجاد المثقف الحقيقي. وهذا صحيح إن لم يكن لشيء، إلا بسبب الخرق الهائل في الأطروحات الصادرة من واشنطن، وبسبب الكذب السافر لبوش وشلّته. فكلُّ مَنْ يفكّر، ناهيك بمن يُدْفَع له المال لكي يفكّر، يستطيع إن استخدم ذرّة من ذكائه أن يرى ما يحدث حقاً: وهو أن الحكومة الأميركية مصمّمة على ضرب العراق. أمثلت الحكومة العراقية أسلحة دمار شامل أم لم تمتلك. فأيّاً تكن الحقائق، وأياً كان ما سيفعله صدام، وأياً كانت البراهين أو قلة البراهين المقدّمة، فإنّ بوش يخطّ لضرب العراق. وهذا يبيّن أن المنطق الذي تقدّمه الإدارة الأميركية إنّما هو برمته دعائية سافرة محض، لأنّ كلّ ما يُسمّى بالنقاش «الديموقراطي» ليس فارغاً فحسب بل هو محتم أيضاً بحصيلة لا مهوّب منها وهي قصف العراق. وهذا يجب أن يجعل المثقف يرتعد: ذلك أنّ الأطروحة التي تقود إلى الاستنتاج نفسه في كلّ مرّة، وبغض النظر عن طبيعة الرد، هي أطروحة كاذبة من الناحية الثقافية. وإنّ المرء ليأمل، رحمة بالشعب العراقي، أن يبدأ مَنْ يزعمون أنّهم باحثون عن الحقيقة ويُسمّون أنفسهم «مفكرين»، بالبحث فعلاً عن الحقيقة!

إنّ الطبقات المثقفة هي، في الجملة، عارٌ. فهي لا تقاوم من أجل العدالة، وإنّما هي شلّة مغرورة من الباحثين عن إبقاء الوضع على ما هو عليه. والمفارقة الساخرة القُصوى هي أنّ الناس العاديين الذين تحترقهم الطبقات المثقفة كثيراً ما يروون الأمور بطريقة أوضح من المثقفين، ويتصرّفون على نحو أعمق وأكثر أخلاقية.

وهذا يقودني إلى ملاحظتي الأخيرة عن كيفية صيرورة المثقف إنساناً شريفاً مفكراً، وهي أنّ عليه أن يتعلّم شيئاً من الثقافة الشعبية المحتقّرة التي لا يُشار إليها عادةً إلا بوصفها مادةً للتندر في سهرات المثقفين. لطالما قلتُ إنّ العلوم الاجتماعية، كحرفّة أكاديمية، تتخلف في تحليلها للمجتمع بعقدتين على الأقل عن الأدب (كأدب غاليانو مثلاً). وبالمثل، فإنّ الحركات الاجتماعية تُسبق المثقفين بأشواط في ما يخصّ قضية الحرب القادمة على العراق. وبحسب نوم تشومسكي، وهو مثقف حقيقي وناشط أخلاقي:

«هذه المرّة هناك احتجاجات حتى قبل أن تبدأ الحرب. ولا أستطيع أن أتذكّر في تاريخ أوروبا بأكمله، ولا في تاريخ الولايات المتحدة، حصول احتجاجات بأيّ درجة كبيرة قبل وقوع الحرب. وأما الآن فانت أمام احتجاج هائل حتى قبل بدء الحرب. وهذه تحية عظيمة إلى التغيّرات التي طرأت على الثقافة الشعبية في البلدان الغربية خلال الأعوام الثلاثين أو الأربعين الأخيرة. إنّها ظاهرة حقاً.»

وستكون ظاهرة أكبر وجديرة بالثناء أن تُنضمّ الفئات المثقفة إلى حلبة الصراع وتعمل على منع العدوان الأميركي. صحيح أنّ الحركة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة لم تبلغ مرحلة النضج بعد، غير أنّ بمقدور المثقفين - بل من واجبهم - أن يلعبوا دوراً هائلاً في إنضاجها. على المثقفين أن يمتلكوا بوصلة أخلاقية في عملهم من أجل أن يكونوا مواطنين مسؤولين في أحسن الأحوال، ومن أجل تأدية وظيفتهم على الأقل. ومع أنّ عليهم في عالم معقول أن يقودوا النضالات ضدّ الحرب ومن أجل السلم والعدالة، فإنّ المطلوب منهم على الأقل هو أن يسهموا في النضال على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع. إنّ ضحايا ركوبنا العقلي ورضانا الذاتي يحتاجون إلى أن نكون أشدّ يقظة بكثير.

تكساس

رومي ماهاجان

مؤلف هندي علماني. ناشط في الحركات المناهضة للحرب، والرافضة للعقوبات على العراق.

دعاة السلام في مواجهة أمراء الحرب: الـ «لا» التركية الصعبة للحرب



← موجي غورسوي سوكرمان

الكمالي، في أن تثبت أن ميولها أوروبية أكثر منها إسلامية. كما أن هذه الحكومة تعي تمامًا، بل ويجري تذكيرها دومًا بالمصاعب الاقتصادية التي ستواجهها إن هي لم تسائر مخططات الحرب الأميركية ضد العراق. ولكن إذا واصلت الحكومة التركية خرق الوعود التي قطعتها لناخبها فقد تُتهم باتباع «التقية» ضدّهم، وهذا قد يقضي على عملها السياسي الذي لم يمضِ إلا وقت وجيز على ازدهاره. وفي خضمّ هذا التوازن الدقيق يحاول الحزب الحاكم في تركيا أن يقرّر أيّ دور ستلعبه البلاد في الحرب الوشيكة على العراق.

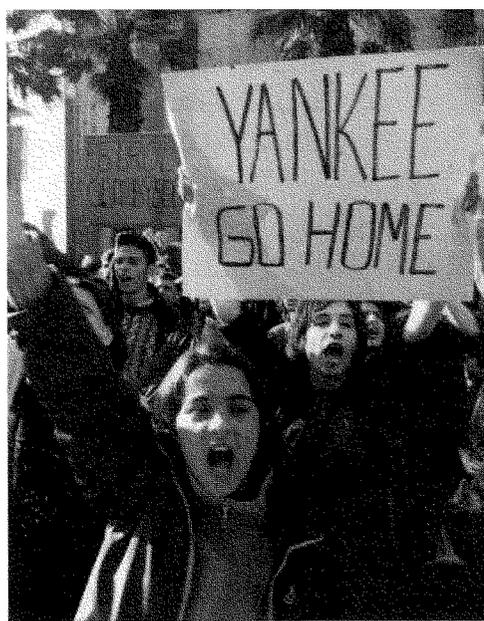
لقد بدأ المسؤولون الأميركيون يقلقون ممّا إذا كانت تركيا ستقبل نشر قوات أميركية برية، وضغوطهم تتصاعد في هذا الشأن. وبعد التجربة السيئة التي حصلت أثناء حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات، حين فوجئ الشعب التركي بأنّه لم يكن مستعداً وكانت الحملات المناهضة للحرب ضعيفة جداً، يرفع هذا الشعب اليوم صوته أكثر فأكثر. فثمة سلسلة من الاحتجاجات المعادية للحرب تأتي من كل الجهات. وهناك اجتماع معارض كل أسبوع تقريباً، وذلك بعد الاجتماع الضخم الأول الذي عُقد في الهواء الطلق في ١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ واجتذب آلاف الناس بدعوة من «التحالف المناهض للحرب». وهذا التحالف مؤلف من ٨٠ منظمة بارزة وشديدة التنوع (مثل «غرفة الأطباء»، و«غرفة المهندسين والمهندسين المعماريين»، و«جمعية الناشرين

الأترك»، و«جمعية الصحافيين المعاصرين»، و«جمعية صانعي الأفلام المعاصرين»، و«جمعية رسامي الكاريكاتور»، و«منظمة الغرين بيس [السلام الأخضر]»، وفرع اسطنبول لمنظمة «حقوق الإنسان»، و«اتحاد المستهلكين»، و«الحركة المثلية»، و«محامون ضدّ الحرب»، وكل الاتحاد المهنية يساراً ويميناً).

أدت التهديدات الأميركية ضدّ العراق إلى جمع المعارضين الأتراك بعضهم إلى بعض ومن خلفيات إيديولوجية مختلفة: من اليساريين إلى الإسلاميين، ومن الفوضويين إلى الكماليين. وهذا ما لم يستطع من قبل غير قلق الأتراك إزاء ما تتعرض له فلسطين. ومع أن قلقاً معلناً تملك الأتراك من الحرب الأهلية اليوغوسلافية في حينه، فإنهم لم يعقدوا اجتماعات مشتركة بين اتجاهااتهم المختلفة.

قد يُمكن الافتراض أن الحكومة التركية المؤيدة للإسلاميين ستقاوم المطالب الأميركية بسهولة، ولكن هذا سيكون صعباً بسبب ارتباطات تركيا

الاقتصادية والسياسية بالولايات المتحدة. وقد تكلفت الحكومة الجديدة تكلفاً شديداً، وهي الواقعة تحت تحميم الجيش التركي العلماني



لنّفهم الحكومة التركية أنّها ستكون معادية لشعبها إن هي اختارت المشاركة في الحرب (مظاهرة في إزمير، ٤ كانون الثاني، ٢٠٠٢)

لنقل لا معاً، حيث لاؤنا تؤنر

نحن على وشك الشروع في طريق تجلب الولايات على الشرق الأوسط والعالم عامة. إذ يتم القيام بحملة للحرب ضد العراق وسط تجاهل تام للقانون الدولي ولاعتراضات الراي العام العالمي. ولذا ندعو ناشطي السلام إلى الانضمام إلى منبر سلامي عالمي في تركيا لكي يصدحوا عاليًا بـ: «لا للحرب»

لماذا تركيا؟

* لأن تركيا تملك مفتاح الجبهة الشمالية، الذي نستطيع ان نحوله إلى مفتاح للسلام: فالحكومة التركية لم تسمح بعد للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكرية، او بنشر قوات اميركية على الارض التركية. إن «لا» تركية سترمي العصي في دواليب الآلة الحربية.

* لأن الحكومة التركية تريد فعلاً ان تقول «لا»: إن الولايات المتحدة تمارس ضغطاً كبيراً على الحكومة التركية، و تركيا في أزمة اقتصادية عميقة، وتشعر الحكومة أنها مازومة. ومع ذلك فإن الغالبية الكاسحة من شعب تركيا ضد الحرب (٩٠٪ بحسب استفتاءات تركية، و٨٣٪ بحسب استفتاءات قام بها مركز Pew في الولايات المتحدة). كما أن الحكومة التركية نفسها قد أعلنت أنها تدفع باتجاه حل سلمي حتى اللحظة الأخيرة.

معاً سننكر الحكومة التركية بانها ليست وحدها في مواجهة المطالب والتهديدات الاميركية.

معاً سنجعل الجميع يعلمون ان الحرب ليست هي الجواب!

لماذا الآن؟

الحكومة التركية تنتظر نتائج فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة حول خطة نزع الأسلحة العراقية. ومباشرة بعد إعلان قرار الأمم المتحدة في هذا الشأن ستكون الحكومة التركية مجبرة على إعلان موقف نهائي من المطالب الاميركية.

لا وقت لدينا لنضيقه! إن عقارب الساعة تدق...

فلنستغل هذه الفرصة الصغيرة ولكن الثمينة من أجل وقف آلة الحرب! فلنمنع حجارة الدومينو من السقوط تبعاً!

نحن لا نستطيع ان نوازي إمكانيات المخططين للحرب الذين يترددون على تركيا كثيراً في الآونة الأخيرة. ولكنهم لا يستطيعون ان يوازوا إرادتنا وعنادنا!

فلنتوحد جميعاً في صرخة عالية ضد الحرب على العراق وضد كل الحروب!

ما هي الخطوات العملية؟

سيجتمع الناشطون السلاميون في اسطنبول في ٢٥ كانون الثاني (يناير) الساعة التاسعة صباحاً لإنهاء خطة العمل التي ستتضمن النشاطات التالية:

* اللقاء في «مركز كونفرس اسطنبول» في ٢٥ كانون الثاني الساعة الحادية عشرة صباحاً، وسيشارك ألفا مدعو من مهن مختلفة في تركيا جنباً إلى جنب مع ناشطي سلام عالميين. وينتهي اللقاء بإعلان مشترك من أجل السلام.

* القيام بزيارة إلى انقره في ٢٧ من الجاري للقاء رئيس مجلس النواب وممثلي الحكومة وحزب المعارضة. فحتى لو عجزت الحكومة التركية عن مقاومة الضغوط الاميركية فإن المطالب الاميركية لن تنفذ إلا بموافقة البرلمان.

لجنة التنسيق للقاء ٢٥ كانون الثاني

nomorewar2003@yahoo.com

الاتجاهات، لكي يقولوا جميعهم: «لا للحرب!» ثم تذهب المجموعة نفسها إلى انقره في ٢٧ من الجاري للقاء رئيس مجلس النواب وممثلي الحكومة وحزب المعارضة، لدعوتهم جميعاً إلى أن يقولوا داخل مجلس النواب: «لا للسماح بتمركز قوات أجنبية بهدف الهجوم على العراق»، وللتأكيد أمام المسؤولين الأتراك أن الناشطين السلميين من كل العالم يدعونهم مقاومتهم.

هذا التصويت سيكون امتحاناً كبيراً للبرلمان التركي. فلنأمل أن تؤدي قوة دعاة السلام إلى إقامة التوازن مع قوة أمراء الحرب الهائلة!

اسطنبول

بموجب القانون يُبغى على البرلمان التركي أن ينعقد لمناقشة ما إذا كان سيوافق على تمركز القوات الأجنبية في تركيا. وقد أعلن أنه لن يوافق إلا بعد أن تعلن الأمم المتحدة تقريرها في ٢٧ كانون الثاني (يناير). وهذا هو سبب تصاعد الاحتجاجات في تركيا هذه الأيام، وبينها نشاطات متنوعة تتراوح بين إقامة حفل موسيقي على الحدود العراقية - التركية، واللقاء مع «دروع بشرية» غربية، والذهاب إلى العراق درءاً للحرب.

لقد ذكرت نيويورك تايمز أن بعض المسؤولين الأميركيين يقولون «إن الحكومة التركية الجديدة» بسبب انعدام خبرتها، قد فشلت في تحضير شعبها للحرب. وهم أيضاً ينظرون إلى الجولة الدبلوماسية التي يقوم بها رئيس الوزراء التركي عبد الله غول إلى سورية ومصر والأردن والسعودية بوصفها دليلاً على أن «حكومته قد بذلت كل جهدها من أجل حل سلمي قبل أن تؤيد الحرب» على العراق. غير أن هذا القول هو إساءة تقدير واضحة للرأي العام التركي، الذي لن يتقبل إلى «تايد» الحرب بمثل هذه السهولة. وإياً يكن الأمر، ومن أجل تفادي إمكانية هذا الانقلاب، ولتصعيد الضغط على رئيس الوزراء التركي، وإفهام الحكومة بوضوح شديد أنها ستكون معادية لشعبها إن هي اختارت المشاركة في الحرب المحتملة، لكل هذه الأهداف يتم التحضير لاجتماع كبير بين ٢٥ و٢٧ من الشهر الجاري (كانون الثاني) في تركيا، بالتزامن مع إعلان تقرير الأمم المتحدة بخصوص تملك العراق أو عدم تملكه لأسلحة الدمار الشامل. وستدعى إلى تركيا في هذه المناسبة أسماء بارزة وناشطون سلاميون من كل أنحاء العالم للانضمام إلى لقاء مع ألفي ناشط سلامي تركي من مختلف

موجي غورسوي سوكمان

من مؤسسي «منشورات متيس» في تركيا محررة، ومترجمة، وناشطة سياسية.